



إعلان دوشنبيه

الدورة الثانية لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان
دوشنبيه، جمهورية تاجيكستان

2017/10/16

عقدت الدورة الثانية لمنتدى الاقتصاد والتعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان تحت عنوان "التعاون في مجال التنمية والاستثمار" في دوشنبيه/جمهورية تاجيكستان 2017/10/16. شارك في المنتدى السادة وزراء الخارجية والمال والاقتصاد العرب، ووزراء خارجية والمال والاقتصاد لكل من جمهورية أذربيجان وجمهورية أوزبكستان وجمهورية تاجيكستان وتركمنستان والجمهورية القيرغيزية وجمهورية كازاخستان، ومعالي السيد/ أحمد ابو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية. أكد الوزراء على العلاقات التاريخية والروابط الدينية والثقافية بين الجانبين، وعلى آفاق التعاون الاقتصادي والإمكانات التي تتمتع بها البلدان العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، بما فيها الثروات الطبيعية الهائلة، والفرص الاستثمارية الواعدة في مجالات الطاقة والتعدين والصناعات البتروكيمياوية والسياحة وغيرها. أشاد الوزراء بعقد الدورة الأولى للمنتدى عام 2014 في الرياض، وما تضمنه إعلان الرياض من تفاهات وفعاليات. وأكدوا في الوقت ذاته على أهمية تطوير آليات التعاون الخاصة بالمنتدى في كافة المجالات، خدمةً للمصالح المشتركة بين الجانبين. أجرى الوزراء مشاورات معمقة حول أبرز القضايا السياسية الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، مؤكداً مجدداً على ضرورة مواصلة تعزيز التنسيق والتشاور بينهما وتبادل الدعم في مختلف القضايا ذات المصلحة المشتركة، بما يساهم في تعزيز وإرساء الأمن والاستقرار الدوليين.

أولاً: التشاور السياسي:

1. أكد الوزراء على ضرورة دعم الحلول السياسية التوافقية لحل الأزمات التي تمر بها بعض دول المنطقة العربية من خلال تشجيع الحوار الشامل والمصالحة الوطنية ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام باحترام سيادتها واستقلالها وضمان وحدتها وسلامة أراضيها طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.
2. أكد الوزراء على دعمهم قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافية على حدود 4 يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل وشامل للنزاع العربي الإسرائيلي استناداً إلى مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة. وطالبوا إسرائيل بوقف كافة أنشطتها الاستيطانية والامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، والتي تدين الاستيطان ومصادرة الأراضي.



أعرب الوزراء عن رفضهم جميع الخطوات والإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والتاريخي في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، وأدانوا التصعيد الإسرائيلي الخطير في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/الحرم الشريف، وطالبوا إسرائيل بعدم تكرار إغلاق المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف مستقبلاً. وثنى الوزراء الجهود التي تقوم بها المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن حسين، صاحب الوصاية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لحماية المدينة المقدسة وهوية مقدساتها العربية الإسلامية والمسيحية، خصوصاً المسجد الأقصى. وأشاد الوزراء بجهود جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس، في الدفاع عن المدينة المقدسة، وصون هويتها الثقافية والتاريخية. كما ثمن الوزراء جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وتواصله مع زعماء العالم لإنهاء الإجراءات التعسفية التي انتهجتها السلطات الإسرائيلية في المسجد الأقصى. ورحبوا بقرارات المجلس التنفيذي لليونسكو، وأخرها القرار الصادر في مايو 2017 والذي أكد على أن المدينة القديمة بالقدس الشرقية فلسطينية خالصة، ولا سيادة لإسرائيل عليها.

أكد الوزراء على رفضهم للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني، وطالبوا إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني، وتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي، والرفع الفوري لجميع القيود المفروضة على قطاع غزة، وتسريع عملية إعادة الإعمار.

طالب الوزراء إسرائيل بالإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين العرب والفلسطينيين في سجونها، ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته بالضغط على إسرائيل لحفظ حقوق الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. كما شدد الوزراء على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم كحق أصيل غير قابل للتصرف.

ندد الوزراء بوعد بلفور، الذي يصادف الذكرى المئوية له، وما نتج عنه من ظلم فادح بحق الشعب الفلسطيني. كما دعا الوزراء المجتمع الدولي إلى العمل سوياً على رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني واستعادة حقوقه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

رحب الوزراء بتوقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، وثنوا الجهود المصرية في إنجازها، على أساس اتفاق الفصائل في القاهرة لعام 2011، وما تم من خطوات بشأن إعادة الحكومة الوطنية لممارسة أعمالها في قطاع غزة برعاية مصرية.

3. أكد الوزراء على أهمية الحفاظ على وحدة وسيادة سورية وسلامة أراضيها، وشددوا على ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية، بما يحافظ على حياة السوريين ويحقق طموحات الشعب السوري، استناداً إلى مخرجات بيان جنيف (1) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصةً القرار 2254



(2015). وأعربوا عن رفضهم للحل العسكري ولجميع أعمال العنف والقتل التي تمارس ضد الشعب السوري، بما في ذلك تلك التي تقوم بها الجماعات والتنظيمات الإرهابية. كما أكدوا على دعمهم جهود تحقيق السلام عبر مسار جنيف ومفاوضات أستانة الهادفة إلى خفض التصعيد العسكري، وعبر الوزراء عن دعمهم للدول التي تستضيف اللاجئين والنازحين السوريين، وناشدوا المجتمع الدولي تقديم كل دعم ومساندة ممكنة لهم.

4. أكد الوزراء على احترام وحدة وسيادة دولة ليبيا وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، وأعربوا عن القلق البالغ إزاء التحديات الأمنية والتهديدات الإرهابية التي تواجهها ليبيا ودعم جهود مكافحتها لتلك التحديات والتهديدات، ورحبوا في هذا الصدد بالإعلان الأخير عن تحرير بنغازي من قبضة الجماعات الإرهابية. كما دعا الوزراء إلى انتهاج الحل السياسي عبر الحوار والمصالحة الوطنية، وأكدوا على دعم تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمملكة المغربية، ورفض الحل العسكري، ودعوا إلى تقديم الدعم للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبي. كما أشاد الوزراء بجهود جامعة الدول العربية وبتعيين ممثل خاص للأمين العام للجامعة إلى ليبيا، وبدور الأمم المتحدة والمبعوث الخاص ورئيس بعثتها في ليبيا، ودول الجوار الليبي، والمجموعة الرباعية المعنية بدعم ليبيا والتي تضم جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، واللجنة الأفريقية رفيعة المستوى الخاصة بليبيا.

5. أكد الوزراء على الالتزام بوحدة اليمن وسيادته وأمنه واستقراره وسلامة أراضيه، وعلى دعم الحكومة اليمنية الشرعية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، واستئناف المشاورات السياسية، والتوصل إلى حل سياسي للوضع في اليمن، طبقاً للمرجعيات الثلاثة المتمثلة في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصةً القرار 2216 (2015). وأكد الوزراء أيضاً على دعمهم لعمل المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن في دعم العملية السياسية في اليمن، وحذر الوزراء من خطورة تدهور الوضع الإنساني والصحي والاقتصادي في اليمن، ودعوا إلى تكثيف المساعدات الإنسانية والطبية للشعب اليمني، وأعربوا عن دعم جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها الحكومة اليمنية الشرعية.

6. أدان الوزراء الإرهاب بكافة أشكاله وصوره ودوافعه، وأكدوا على أهمية مكافحته واقتلاع جذوره وتجفيف منابعه، ورفضوا ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو جنسية أو حضارة، ودعوا الدول إلى الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك تمويل الإرهاب. وأشادوا في هذا الشأن بإنجازات التي حققها الجيش العراقي في مكافحة الإرهاب، وأخرها تحرير مدينة الموصل من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي. كما ثمن الوزراء جهود كافة الدول في مكافحة الإرهاب.



7. أكد الوزراء على دعم كافة الجهود السلمية بما فيها مبادرة ومساعي دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث، طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى، من خلال المفاوضات الثنائية وفقاً لقواعد القانون الدولي ودعم حل هذه القضية وفقاً للشرعية الدولية.

8. أكد الوزراء على أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مبدأ استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.

9. رحب الوزراء بجهود حكومة السودان المستمرة لتحقيق الوفاق الوطني، خاصة مبادرة الحوار الوطني التي كان قد أطلقها فخامة رئيس جمهورية السودان، المشير عمر حسن أحمد البشير، تحت شعار "سودان يسع الجميع" من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في البلاد، وتوجيهها بتشكيل حكومة الوفاق الوطني. رحب الوزراء بقرار الإدارة الأمريكية القاضي برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان منذ عام 1997، وتأكيدهم على أن ذلك سيؤثر إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية في السودان ويدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية والاستقرار في كل ربوع البلاد، بما في ذلك إنجاح مبادرات الأمن الغذائي. كما دعا الوزراء لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، اتساقاً مع ما جاء في قرار رفع العقوبات بأن السودان أوفى بالتزاماته خاصةً الجانب المتصل بتعاونه في مجال مكافحة الإرهاب. أعلن الوزراء عن دعمهم لقرار مجلس الأمن رقم (2363) للعام (2017) القاضي بتخفيض البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي UNAMID، ودعمهم لطلب حكومة السودان بتخصيص مزيد من الموارد لدعم خطة التنمية وتعزيز الاستقرار والأمن والسلام في دارفور. رحب الوزراء بقرار حكومة السودان بجمع السلاح في ولايات دارفور، باعتبار أن ذلك يمثل خطوة متقدمة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. أعلن الوزراء دعمهم لجهود حكومة السودان لإعفاء ديون السودان الخارجية والاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCS). كما أعلن الوزراء عن دعمهم لجهود حكومة السودان للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

10. أكد الوزراء مجدداً على الالتزام بوحدة لبنان وسيادته واستقراره وسلامة أراضيه، والدعوة للتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم 1701، وأعربوا عن الوقوف إلى جانب لبنان في حقه في الاستفادة من موارده البترولية والغازية في منطقتة الاقتصادية الخالصة. وأكد الوزراء على ضرورة دعم لبنان، ونهوا بالدور الذي يقوم به الجيش اللبناني في مواجهة الهجمات التي تقوم بها الجماعات والمنظمات الارهابية. ودعم الوزراء احتياج لبنان لتخفيف الأعباء المترتبة جراء استضافته ما يفوق المليون ونصف نازح سوري، وتشجيع عودتهم الآمنة إلى بلدانهم.



11. أكد الوزراء على ضرورة تسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورنو كاراباخ بالطرق السلمية، استناداً إلى مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة ووفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي.

12. أعرب الوزراء عن تطلعهم لبذل الجهود الكفيلة بإنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020، للوفاء بالتعهد الذي لا لبس فيه بشأن نزع السلاح النووي. كما شددوا على الطبيعة الإلزامية لتنفيذ قرار 1995 حول الشرق الأوسط بوصفه ركيزة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، مؤكداً على أولوية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما رحب الوزراء باعتماد الأمم المتحدة معاهدة حظر الأسلحة النووية. أشاد الوزراء بافتتاح مرفق/منشأة بنك اليورانيوم منخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 29 أغسطس 2017 في كازاخستان، وشددوا على أن البنك هو مشروع دولي فريد وسيشكل آلية إضافية لضمان التنمية المستقرة للسوق العالمي للوقود النووي وصناعة الطاقة الذرية السلمية.

ثانياً: التعاون الاقتصادي والاجتماعي:

13. رحب الوزراء بالتعاون الاقتصادي المتزايد بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، ودعوا لتشجيع تفعيل هذا التعاون وتعزيزه، كما شددوا على الاستفادة من الإمكانيات الهائلة للمنطقتين لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين، لاسيما في مجالات الصناعة، والزراعة، والأمن الغذائي، والموارد المائية، والأعمال المصرفية والتمويل، والنفط والغاز، والطاقة المتجددة، والتنمية الحضرية وكذلك الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والنقل، والسياحة، والاتصالات، وحقوق الملكية الفكرية (IP)، إضافة إلى التعاون في مجالات متنوعة مثل البيئة، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والخدمات المالية المطابقة للشريعة وغيرها. وأكد الوزراء على رغبة الجانب العربي إعطاء أولوية للتعاون وتشجيع وتسهيل الاستثمار في مجال الأمن الغذائي والموارد المالية والطاقة المتجددة، والطاقة الذرية والطاقة النظيفة، خاصة في قطاعي الطاقة الشمسية والرياح. دعا الوزراء إلى دعم وتطوير برنامج استراتيجي شامل/خارطة طريق للعقد المقبل بشأن التنفيذ العملي وتعبئة الموارد من أجل "مبادرة البنية التحتية الإسلامية".

14. دعا الوزراء إلى توسيع نطاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والاستثمار بين الطرفين، وكذلك تشجيع الاستثمارات المتبادلة، وخاصة في مجالات الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وخلق مناخ مناسب لجذب رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين، ودراسة العوائق التي تواجههم وسبل إزالتها، وإبرام اتفاقيات ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار وتفاذي الازدواج الضريبي.



15. دعا الوزراء إلى تعزيز وتوثيق التعاون في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة، والطاقة النووية للاستخدامات السلمية، والتجارة، والنقل، ووسائل الاتصالات الجديدة والبيئة، والمياه، والزراعة، والتنمية المستدامة، وبناء القدرات والتدريب، والسياحة، والإحصاءات وقواعد البيانات، وحقوق الملكية الفكرية، والصناعة، والبحث العلمي، وفتح آفاق لتمويل المشروعات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة.

16. أكد الوزراء على أهمية تطوير التعاون الزراعي بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، وحثوا المسؤولين ومجتمعات الأعمال على دعم وتعزيز هذا التعاون من خلال عقد ورش عمل بين المختصين من الجانبين، كما حثوا الجهات المعنية من الجانب العربي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان على عقد فعالية حول الغذاء والأمن الغذائي "Food & Food Security" خلال عام 2018، ورحبوا بعرض جمهورية السودان استضافة هذه الفعالية. كما أشاد الوزراء بجهود حكومة كازاخستان في إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ومقرها أستانة. أعرب الوزراء عن دعمهم لمبادرة جمهورية أوزبكستان حول إنشاء المركز الدولي للبحوث العلمية في سمرقند ومركز للحضارة الإسلامية في طشقند، وذلك من أجل تعزيز نشر الأفكار التي تدعو إلى التسامح والسمو الأخلاقي، خاصة بين الشباب، وتشجيع البحوث من المواد الثقافية والتاريخية، والحوار الحضاري، وتعزيز التسامح الديني وتعزيز قيم الإسلام حول السلام على المستوى الدولي.

17. دعا الوزراء إلى العمل على الاستفادة من تجارب الدول في استخدام البرمجة الذكية للري، والتعاون في إعداد استراتيجيات لإعادة استخدام المياه في القطاع الصناعي والنفطي لخفض الطلب على المياه العذبة، وبالتالي السماح بتوفير أكبر كمية من المياه للاستخدامات الأخرى. ورحبوا، في هذا الصدد، بإعلان العقد الدولي للعمل "المياه من أجل التنمية المستدامة" (2018-2028)، وأعربوا عن استعدادهم لتعميق وتوسيع التعاون من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة المتصلة بالموارد المائية.

18. دعا الوزراء إلى العمل على تعزيز وتطوير قطاعات النقل (البري والبحري والجوي) والسكك الحديدية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان، ورحبوا في هذا الصدد بكافة المشروعات التي تساعد على رفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين. وأكدوا على الدور المحوري الذي تقوم به قناة السويس الجديدة في دفع سير حركة التجارة الدولية ودعم اقتصاد الدول أعضاء المنتدى، واستمرار العمل لتحويل محور قناة السويس من مجرد معبر تجاري إلى مركز لوجيستي عالمي لإمداد وتموين النقل والتجارة الدولية.

19. شدد الوزراء على ضرورة التعاون مع جمهورية أذربيجان وفي نطاق المبادرات والمشاريع الإقليمية والإقليمية المشتركة التي تهدف إلى الترابط في مجال النقل، لاسيما من خلال تنمية ممرات النقل الدولية بين الشمال والجنوب، وممرات النقل الدولية بين الشرق والغرب وجنوب غرب آسيا، وتنمية طريق يربط مناطق جنوب



آسيا والخليج والبحر الأسود من أجل تهيئة ظروف أكثر مواتاة للتجارة والتنمية الاقتصادية، فضلا عن ضمان زيادة حجم النقل الدولي للبضائع.

20. شدد الوزراء على أهمية تعزيز التعاون بين الجانبين العربي ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في مجال الحفاظ على البيئة وقضايا تغير المناخ، وعلى العمل المشترك للحفاظ على التوازن في تنفيذ اتفاق باريس وما نتج عن مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في دورتها الثانية والعشرين (-COP 22) التي عقدت بمدينة مراكش بالمملكة المغربية في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 بما يخدم المصالح المشتركة والتعاون وتنسيق المواقف في (COP-23) الذي سيعقد في بون نوفمبر 2017.

21. دعا الوزراء إلى التعاون في إطار "الاقتصاد الأخضر Green Economy" بما في ذلك قضايا البيئة والزراعة والطاقة، والتأكيد على أهمية التعاون في هذا المجال وعلى الإمكانيات المتاحة في آسيا الوسطى وأذربيجان والدول العربية كمصدر واعد للكهرباء والمنتجات الصديقة للبيئة والمنتجات الزراعية. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء لعقد ورشة عمل بين الجانبين حول موضوعات "الطاقة والبيئة والاقتصاد الأخضر" في إحدى الدول العربية في بداية عام 2018. نوه الوزراء إلى أهمية مبادرة كازاخستان لإنشاء مركز دولي لنقل التكنولوجيات الخضراء والمشاريع الاستثمارية "طاقة المستقبل" كجزء من إرث معرض إكسبو-2017، ورحبوا بتأييدها من جانب الأمم المتحدة، وأكد على أهميتها في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

22. أكد الوزراء على أهمية التعاون العربي مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان في مجال الإسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة، والسعي لعقد مؤتمر في هذا الشأن في إحدى دول المنطقتين.

23. أكد الوزراء على أهمية تطوير الروابط السياحية بين دول آسيا الوسطى وأذربيجان والدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، وكذلك على الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمات والوكالات ذات الصلة والجهود الدائمة على كافة المستويات وتحقيق سياحة مستدامة. وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بتنظيم وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي بالمملكة المغربية دورة تدريبية في المجال السياحي بمدينة فاس والرباط خلال الفترة من 2017/10/27-23، في إطار تفعيل مذكرة التعاون الموقعة بين جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان.

24. دعا الوزراء إلى تسهيل وتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين مما سيكون له بالغ الأثر في توسيع وزيادة العلاقات الاقتصادية وفتح آفاق الاستثمار بينهم. وأكدوا على أن تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية يمكن أن يسهم بقوة في تعزيز السلام والاستقرار وزيادة ودعم التدفق التجاري بينهم، كما أكدوا على أهمية مشاركة القطاع الخاص في أنشطة الاستثمار والتجارة، وحث اتحادات الغرف التجارية وجمعيات وروابط رجال الأعمال على الترويج لتلك الأنشطة لدى الطرفين؛ لما في ذلك من تشجيع الروابط بين المؤسسات المصرفية والمالية لدى الطرفين ويخفف من الضغوط على النقد الأجنبي، والعمل على تطوير آليات لتسوية



المعاملات التجارية والنقدية بين الجانبين باستخدام العملات الوطنية. رحب الوزراء بإنشاء مركز أستانة المالي الدولي كمركز مالي لآسيا الوسطى، والذي سيعمل على تطوير الخدمات المصرفية الإسلامية باعتبارها إحدى أولويات أنشطته.

25. رحب الوزراء بعقد الدورة الأولى لمؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب دول آسيا الوسطى خلال عام 2018 في إحدى الدول العربية، وعقد دورته الثانية في تاجيكستان عام 2019.

26. هنا الوزراء دولة كازاخستان على تنظيم معرض (EXPO-2017) خلال الفترة 2017/9/10-7/10 في أستانا؛ بهدف بحث سبل التعاون المشترك في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر الصديق للبيئة، وكذلك دولة الإمارات العربية المتحدة بفوز مدينة دبي بتنظيم (EXPO-2020)، ودعوا المؤسسات المعنية في الدول الأعضاء في المنتدى إلى المشاركة بفعالية؛ وذلك بالنظر لما سيحصلون عليه من فرص مهمة للتواصل ولتأسيس شراكات جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. أخذ الوزراء علماً بترشيح باكو، عاصمة جمهورية أذربيجان، لاستضافة منتدى إكسبو الدولي 2025.

27. دعا الوزراء إلى تنسيق المواقف في المحافل الدولية والتجارية، والتعاون مع الأطراف الدولية الأخرى بهدف الإسهام في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى الدولي بما يخدم مصالحهم؛ مما سيكون له أبلغ الأثر في النهوض بعملية التبادل التجاري وتنمية الاستثمارات وإقامة شراكات قوية وفعالة بينهم، ودعم الدول في مفاوضاتها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

28. دعا الوزراء إلى تبني أنشطة تعكس دور الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في الثقافة العربية والإسلامية، ودعوا إلى العمل على المحافظة على الإرث الحضاري والتعاون لتطوير البرامج في مجالات الثقافة والترجمة والمؤسسات التعليمية، من خلال إقامة المعارض الثقافية المشتركة، والمهرجانات الفنية، ومعارض الكتب، وتشجيع إقامة الروابط بين مراكز البحوث والدراسات والمراكز العلمية، وتبادل الطلاب، وزيادة المنح الدراسية. كما أكد الوزراء على أهمية التعاون في مجالات الرعاية الصحية، والحد من الفقر، ورعاية الأسرة والطفولة، وتمكين المرأة، والشباب والرياضة، والتنمية الثقافية، والإعلام، ودعوا إلى العمل على تنفيذ الهدف 7/4 من أهداف خطة التنمية المستدامة، والذي ينص على "الترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول عام 2030".

29. دعا الوزراء إلى العمل على تقوية التعاون بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى وأذربيجان في مجالات التربية والتعليم والثقافة والاتصال والإعلام، من خلال فتح نوافذ إعلامية كالقنوات التلفزيونية والإذاعية الثقافية المشتركة، وعقد المؤتمرات والندوات، وتنظيم المسابقات والحلقات النقاشية بالتعاون مع المؤسسات التربوية المتخصصة بهدف تحقيق تطلعات شعوب هذه الدول، ونشر القيم العربية والإسلامية وثقافة التسامح



والعيش المشترك، ونبذ الإرهاب والتطرف، وتشجيع الحوار بين الحضارات وقيم العدالة والسلام ومبادئ الحرية وحقوق الإنسان. كما دعوا إلى العمل على دعم المؤسسات التربوية والعلمية والجامعات ومراكز البحث بما يخدم دول المنتدى بأسلوب معاصر يحاكي النشء والأجيال القادمة ومستفيداً من التطور التقني والتكنولوجي، وتشجيع إقامة الروابط بين مراكز البحوث والدراسات والمراكز العلمية، وتبادل الطلاب، والتوسع في المنح الدراسية.

30. اعتبر الوزراء أن الترابط المناسب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قادر على سد الفجوة الرقمية، وتوفير حلول للتحديات الجديدة، والوصول إلى المعلومات والمعارف، فضلاً عن تسريع التقدم الاجتماعي. ودعوا إلى التنفيذ المبكر لمبادرة الطريق السريع للمعلومات الأوروبية الآسيوية، عبر بحر قزوين، لربط آسيا وأوروبا، والمساهمة في تحسين وتنويع طرق عبور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أوراسيا.

31. رحب الوزراء بجهود حكومة جمهورية أذربيجان الرامية إلى تشجيع وتقوية التضامن الإسلامي، بما في ذلك إعلان رئيس جمهورية أذربيجان عام 2017 "سنة التضامن الإسلامي" في أذربيجان، وكذلك تنظيم دورة ألعاب التضامن الإسلامي الرابعة، والمنتدى العالمي الرابع للحوار بين الثقافات الذين عقدا في مايو 2017 في باكو.

32. أعرب الوزراء عن امتنانهم لحكومة جمهورية كازاخستان لاستضافتها القمة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي حول العلم والتكنولوجيا في الفترة من 10-11 سبتمبر/أيلول 2017 في أستانة، وشددوا على أهمية نتائج تلك القمة.

33. رحب الوزراء بمبادرة جمهورية أوزبكستان لعقد القمة الثانية لمنظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا في أوزبكستان عام 2020، والالتزام بالعمل مع الجانب الأوزبكي ولجنة التعاون العلمي والتكنولوجي لمنظمة التعاون الإسلامي لتحقيق تقدم ملموس في مجال تنمية العلم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي.

34. أعرب الوزراء عن خالص الشكر والتقدير لجمهورية تاجيكستان على حسن التنظيم وكرم الضيافة الذي حظيت به الوفود المشاركة في الدورة الثانية للمنتدى، مما ساهم في نجاح أعمال هذه الدورة.

35. قرر الوزراء عقد الدورة الثالثة للمنتدى عام 2019 في إحدى الدول العربية.